الاشارة الى ان العطف على معمولى عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف على وقوعه
بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف
لم يجز مطلقا عند سيبويه بخلاف العطف على معمولى عامل واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد
عمرا وابشر بكرا وانما لم يجز لامتناع قيام الحرف الضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو اذا
قام مقام ان وفى فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل اجنبى اذ التقدير وفى عمرو والحجرة وفى
ترتب عدم الجواز على وجوه العاطف نظر والصواب ان يقال ولم يجز العطف على عاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولى عامل واحد الا فى نحو فى الدار
زيد والحجرة عمرو الا فى صورة تقديم المجرور لمجيئه فى كلامهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وقوله اكل امرئ تحسبين امرأ • ونار توقد بالليل نارا • واقتصر الجواز على صورة
السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا و
حمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على نحو يريدون عرض
الدنيا والله يريد الاخرة اى عرض الاخرة فى بعض القراءة التاكيد تابع جنس وباقى القيود
فصل يقرر امر المتبوع اى شانه ومعنى التقرير ههنا ان يكون معنى التاكيد ثابتا فى المتبوع
ويدل عليه صريحا وخرج بهذا القيد ما سوى التاكيد وسوى الصفة المقررة وذلك
فى عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المقررة ظاهر وكذا فى البدل لان متبوعه غير
مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق
البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد ذكر صاحب المفصل نحو يا زيد زيد من
البدل ونص عليه الحذاق قيل انه ان ذكر بهذه الحيثية فلا اشك انه تاكيد وان ذكر زيدا
لا بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق
فيكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول ولا ضير فى كون الشئ لواحد مقصودا وغير مقصود
لاختلاف الزمان فى النسبة لنفسها او صفتها نحو جاءنى زيد نفسه وعينه وهو غيره

ولامتناع الانفصال فيه واما قوله تساءلون به والارحام فشاذ وقيل الواو للقسم دون العطف
واعلم ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم
بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثانى كما فى اللهم فى تم اسم السلام و
كفى بالله وهو الاصح والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفيه التقسيم الا ان يقال
الا فيما يختص به ولا يتعداه كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله وكالتجرد عن اللام فى يا
زيد والحارث وكاشتمال الضمير فى زيد شجاع وغلامه ونحو ذلك واما نحو رب شاة وسخلتها
فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه
رجلا على الشذوذ وفيه وصنف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل
وزيد وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عائد الى المائة وهى معرفة باللام فكان المضاف
الى ضميرها فى حكمها وكان فى حكم الواهب المائة بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد
ومن ثمة اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع لم يجز فى ما زيد بقائم
ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب بجعل عمرو مبتدأ وذاهب خبرا له مقدما عليه ولا يجوز
النصب بالعطف على معمولى عامل واحد لامتناع عمل ما فى الخبر المقدم ولانه لو نصب او جر عطفا
على الخبر لزم عدم ما وجب فى المعطوف عليه وهو الضمير العائد الى اسمها وفيه وانما جاز
الذى يطير جواب سؤال وهو ان يقال يطير صلة الذى وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو
قوله فيغضب زيد الذباب لانها اى ما جاز هذا الكلام الا لانها فاء السببية وكفى به
رابطة وفيه لا العاطفة وفيه انها وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين
جملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب
فيغضب هو زيد بالربط فى الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بمنزلة جملة واحدة فيكتفى
بالربط فى احديهما واذا عطف على معمولى عاملين مختلفين لا يقال الا يعرف لا استعمال اذا و
الماضى هى ناحية حسن لانا نقول فى استعمال اذا والماضى هنا اعتبار لطيف وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1